المشهد الاقتصادي في الشرق الأوسط

مجموعة أوبك+ تمدد اتفاق التعاون والإمارات تدعم مسار التعافي في مصر فيما تحقق المنطقة تقدماً في مجال الذكاء الاصطناعي

سبتمبر 2024

حمل العام 2024 سلسلة من التطوّرات الاقتصادية الإيجابية نسبياً لعدد من الدول في منطقة الشرق الأوسط غير المنخرطة بشكل مباشر في الحرب على قطاع غزة. لكن هذا العام لم يخلُ من التحديات التي واجهتها المنطقة حيث اتسعت رقعة الأثر الاقتصادي للنزاع الدائر ليطال الدول المجاورة.

خلال شهر يونيو، تمكنت مجموعة أوبك+ من التصدّي للتوترات الداخلية التي عصفت بها واتفقت على تمديد اتفاق تعاونها أقلّه لغاية العام 2025، مع العلم بأنه تم إجراء تعديل آخر خلال سبتمبر. ويكمن الهدف على ما يبدو في الحفاظ على الاستقرار في سوق النفط حيث بلغ سعر البرميل 80 دولاراً أمريكياً تقريباً، وهو سعر مناسب بالنسبة إلى معظم الدول المصدّرة للنفط في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تبدو مؤشرات النمو في القطاعات غير النفطية متينة هذا العام. كذلك الأمر بالنسبة إلى النتائج المالية الإيجابية التي تم تسجيلها حتى الآن، حيث حققت كل من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وسلطنة عمان فائضاً مالياً، فيما تمكنت المملكة العربية السعودية من تقليص عجزها.

سنعمد في هذا التقرير إلى استكشاف محورين بشكل مفصّل. أولا، شهدت مصر تحولاً اقتصادياً ملحوظاً هذا العام بعدما استثمرت الإمارات 35 مليار دولار أمريكي في البلاد، الأمر الذي مكّن مصر من تطبيق سلسلة من الإصلاحات المهمة، بما يشمل تحرير سعر الصرف الذي ساهم في التخفيف من حدّة التضخم. ونتيجةً لذلك، تمكنت مصر من الحصول على المزيد من الدعم التمويلي من المؤسسات المتعددة الأطراف، وتحسّنت نظرة السوق، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض عائدات أدوات الدين الحكومية. لكن مصر ما زالت تواجه تحديات مهمة، بما يشمل الاضطرابات الحالية التي تطال حركة التجارة عبر قناة السويس، واستمرار التحديات المتعلقة بالفقر والبطالة المقنعة.

أما في المحور الثاني فسنتطرّق إلى تطوّر إيجابي آخر شهدته المنطقة ويتمثّل في تنامي دورها الريادي في مسيرة التطوّر التي يخوضها الذكاء الاصطناعي على الصعيد العالمي، حيث أدّت مجموعة من العوامل، على غرار البنية التحتية المتينة لتقنية المعلومات والاتصالات، ورؤوس الأموال والقيادة الحكومية الاستراتيجية، إلى تعزيز مكانة دول مجلس التعاون الخليجي لتصبح وجهة جاذبة للرؤساء التنفيذيين في شركات الذكاء الاصطناعي الرائدة. كما أن المنطقة تتمتّع بمكانة مناسبة تخوّلها الاستفادة من بعض المنافع الاقتصادية التي يحققها الذكاء الاصطناعي، مما يعزّز الكفاءة والابتكار في مختلف القطاعات.

لكن جواً من عدم اليقين ما زال يخيّم على المنطقة، ويُعزى ذلك إلى النزاعات المستمرة، وعرقلة حركة التجارة في البحر الأحمر، وانخفاض إنتاج النفط. فعلى الرغم من أن تراجع أسعار السلع العالمية والاستجابات السياسية الحذرة ساعدت في التخفيف من حدّة التضخم، إلا أنه يتعيّن على صانعي السياسات التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على استدامة الدين العام بهدف تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، بحسب صندوق النقد الدولي.

وعليه، وفي ظل تحسّن معدلات الفائدة، لا سيما في الدول التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، لا بد من أن يتحسّن الوصول إلى الائتمانات، مما يعزّز النمو في الاقتصاد غير النفطي. وتشير توقعات الناتج المحلي الإجمالي المستقاة من صندوق النقد الدولي إلى تسارع معدل النمو في المنطقة الأوسع نطاقاً وصولاً إلى 2.8% في العام 2024 (في ارتفاع عن 2% في 2023)، وإلى 4.2% في العام 2025. أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع أن تكون القطاعات غير الهيدروكربونية محرّكات النمو الرئيسية نظراً إلى أن هذه الدول تواصل تنويع اقتصاداتها. ومن من المرجح أن تستفيد المنطقة أيضاً من تحول الأنماط التجارية عبر تخفيض الحواجز التجارية، وتنويع المنتجات والأسواق، واستحداث ممرات تجارية بديلة.

مجموعة أوبك+ تمدد اتفاق تعاونها لغاية العام 2025

استضافت الرياض خلال شهر يونيو الاجتماع الوزاري لمجموعة أوبك+ الذي تم عقده وسط موجة من التوترات المتزايدة ضمن تحالف الدول الـ19 المصدّرة للنفط بسبب استمرار عدم المساواة في حصص الإنتاج وتخطي بعض الدول مثل العراق وكازاخستان الأحجام المتفق عليها. وقد أدّى ذلك إلى فرض أعباء غير متكافئة على بعض الدول، لا سيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وعلى الكويت وسلطنة عمان بدرجة أقل، على الرغم من أن الهدف الأصلي لمجموعة أوبك+ يكمن في تعزيز التعاون بين جميع الدول الأعضاء لإرساء التوازن على صعيد العرض والطلب.

اتفق التحالف على الإبقاء على حصص الإنتاج على حالها لغاية العام 2025، حيث حافظ على المستويات التي جرى تحديدها في أكتوبر 2022، إلى جانب بعض التعديلات اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت ثمانٍ من أكبر الدول المنتجة للنفط - ومن بينها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وسلطنة عمان، والعراق - بمواصلة تخفيضاتها الطوعية خلال الربع الثالث من العام 2024، ومن ثم التخارج من هذه الخطوة تدريجياً على مدار عام آخر. يُذكر أنه طرأ تعديلان أوليان على هذه الخطة، حيث تم تخصيص حصة إضافية للإمارات بمقدار 300,000 برميل يومياً خلال العام 2025 على خلفية ازدياد قدرتها الإنتاجية، فيما تعهد كل من العراق، وكازاخستان، وروسيا بإجراء تخفيضات إضافية للتعويض عن أحجام فائض الإنتاج خلال النصف الأول من العام.

التغيير في حصص مجموعة أوبك+ (%)

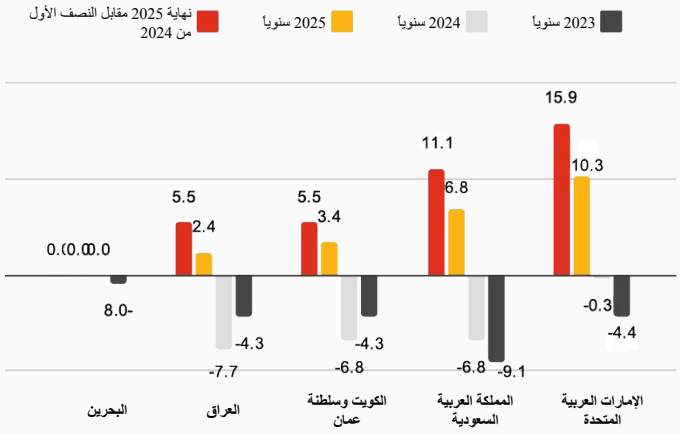

المصدر: مجموعة أوبك+؛ أحجام الإنتاج الفعلية تختلف عن الحصص المحددة، بما يشمل تخفيضات تعويضية من جانب العراق بين أغسطس 2024 وسبتمبر 2025.

تمثّل الجانب الأهم من الاتفاق في الالتزام بمواصلة التعاون إلى ما بعد العام 2024، مع العلم بأن هذا الأمر لم يكن مؤكداً على الإطلاق. علاوةً على ذلك، تم تأجيل عمليات التقييم المستقلة للقدرة الإنتاجية لكل دولة، التي كان يُفترض إجراؤها بحلول أواخر شهر يونيو، لغاية نهاية العام 2025 نتيجة مجموعة متنوّعة من الأسباب الفنية والسياسية. ويدل ذلك على أن بعض الدول في مجموعة أوبك+ قد تواصل تخفيض إنتاجها لغاية العام 2026، ما يشير إلى اتخاذ خطوات ملحوظة على مستوى الإنتاج للسنة العاشرة على التوالي.

وكما هي الحال دائماً، من الممكن أن تسجل خطط مجموعة أوبك+ تغييرات سريعة في حال تبدلت ظروف السوق النفطي إلى حد كبير. وخير دليل على ذلك ما حصل في سبتمبر حين انخفض سعر برميل خام برنت إلى 70 دولاراً أمريكياً بعدما سجل سعر البرميل بين مطلع العام ولغاية شهر أغسطس 82 دولاراً في المتوسط، وسط مخاوف حيال ازدياد الطلب. ورداً على التغيير الحاصل، تم إرجاء الخطة المتعلقة بالتخفيضات الطوعية لمدة شهرين، على أن يبدأ العمل بها في ديسمبر
بدلاً من سبتمبر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تقليص إمدادات النفط بحوالي 450,000 برميل يومياً

خلال الربع الرابع مقارنة بالخطة التي أعلن عنها في شهر يونيو. وبموجب الاتفاق الحالي، سيرتفع إجمالي إنتاج النفط في مجموعة أوبك+ خلال شهر ديسمبر للمرة الأولى منذ أكثر من عامين، وذلك بواقع 180,000 برميل يومياً، على أن يتم تخفيض الإنتاج بالأحجام نفسها خلال الأشهر اللاحقة، أي ما يعادل زيادة بحوالي 0.45% على أساس شهري بالنسبة إلى الدول الثماني المشاركة في عملية التخفيضات الطوعية. ومن الممكن أن تخضع هذه الخطة إلى المزيد من التعديلات في حال استدعى الأمر ذلك. ثمة إجماع واسع النطاق حول إمكانية نمو الإمدادات من دول خارج مجموعة أوبك+ خلال الأعوام القليلة المقبلة، لا سيما الولايات المتحدة وغيانا، لكنه يبرز تفاوت واضح على مستوى التوقعات المرتبطة بنمو الطلب. خلال شهر أغسطس، تم تخفيض توقعات الطلب الشهري الصادرة عن أوبك للمرة الأولى منذ أكثر من عام، إلا أن المنظمة ما زالت تتوقع ارتفاع الطلب في العام 2025 بواقع 3.9 مليون برميل يومياً عن العام 2023، أي في زيادة بواقع مرتين عن تقديرات الوكالة الدولية للطاقة. لكننا نجد نفسنا اليوم أمام خطر تعثّر الإمدادات نتيجة الاضطرابات الجغرافية السياسية المحتملة، كما حصل مؤخراً في ليبيا.

نمو القطاعات غير النفطية ما زال متيناً

بلغ النمو الحقيقي للقطاعات غير النفطية عبر دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط حوالي 3.6% خلال العام 2023، وتُعتبر هذه النتيجة جيدة إلا أنها تأتي دون النمو الذي سُجّل ما بين الأعوام 2021-2022 و2023 وتجاوز 5% بقيادة دولة الإمارات التي حققت نمواً بنسبة 6.2% (الذي يُعزى بدوره إلى النمو المذهل الذي شهدته إمارة أبوظبي وبلغ 9.1%).

تبعث النتائج التي تم تسجيلها لغاية هذه اللحظة من العام 2024 على التفاؤل إلى حد كبير. ففي الكويت، شهدت القطاعات غير النفطية نمواً عند 4.7%، في نتيجة هي الأقوى منذ سنوات عديدة. وشملت النتائج الإيجابية الأخرى تقدّم هذه القطاعات في الإمارات بنسبة 4.0%، وسلطنة عمان بنسبة 3.8% ، والمملكة العربية السعودية بنسبة 3.7% خلال النصف الأول من العام (تشكل هذه الأرقام تقديرات تم إعدادها باستخدام منهجية احتساب الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يُعنى بأنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه تماماً مثل نظرائها في منطقة الخليج، مع العلم بأن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في القطاع الخاص في المملكة ارتفع بنسبة أكبر بلغت 4.2%).

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (% سنوياً)

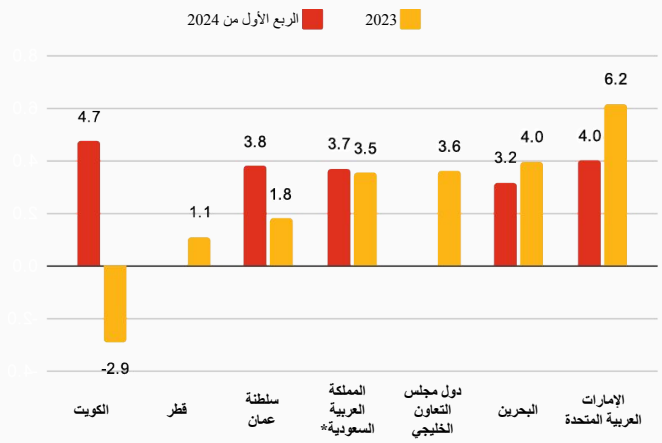

المصدر: الوكالات الوطنية؛ *النصف الأول للمملكة العربية السعودية

أظهرت المؤشرات التي تصدر بوتيرة متكررة أن نمو القطاعات غير النفطية كان كبيراً خلال الربع الثاني، في وقت أشارت فيه التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى ارتفاع خجول. لكن مؤشرات مديري المشتريات انخفضت في معظم الدول. وقد استمر هذا المنحى خلال شهر يوليو حيث سجلت مؤشرات مديري المشتريات أدنى مستوياتها منذ سنوات عديدة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على الرغم من أن هاتين الدولتين ما زالتا تتقدّمان بخطى ثابتة. في المقابل، تشير مؤشرات استباقية أخرى إلى آفاق أكثر إيجابية. وفي هذا الإطار، أظهر مؤشر التصنيع السعودي خلال الربع الثاني ارتفاعاً بنسبة 8.6% على أساس سنوي، بالتزامن مع تقدّم أرقام قطاع السياحة في دبي بنسبة 6% على أساس سنوي، و8% في سلطنة عمان، و14% في قطر.

ما زالت آفاق القطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي مشرقة. فقد أشارت توقعات صندوق النقد الدولي التي صدرت آخرها في شهر إبريل إلى تقدّم نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى 4.5% عام 2025، ما قد يمثل أعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات، وفي ارتفاع عن نسبة 3.6% المتوقعة لهذا العام.[2] وسيحظى هذا المنحى التصاعدي بدعم من سياسة نقدية أكثر مرونة عند تخفيض معدلات الفائدة الأمريكية، ما سيمكن دول مجلس التعاون التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي من خفض معدلاتها أيضاً، ويعزز الوصول إلى الائتمانات من أجل دفع عجلة الاقتصاد غير النفطي قدماً. هذا وقد يؤدي ازدياد إنتاج النفط إلى تعزيز المكانة المالية للدول المصدّرة للموارد الهيدروكربونية، شرط أن تبقى الأسعار مؤاتية.

[1] الموقع الإلكتروني iea.org، تقرير الوكالة الدولية للطاقة للسوق النفطي لسبتمبر 2024
[2] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، إبريل 2024

نقطة تحول الاقتصاد المصري

شكلت الاستثمارات الإماراتية في مصر، لا سيما الاتفاقية الخاصة بمنطقة رأس الحكمة التي تم إبرامها هذا العام، نقطة تحول في الاقتصاد المصري، إذ ساهمت في الحصول على المزيد من الدعم من أطراف ثالثة على غرار صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وتجنّب أزمة محتملة. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة شكلت متنفساً إلى حد ما وأدّت إلى تسجيل تحسّن قصير الأمد على صعيد مختلف المقاييس الاقتصادية والسوقية، إلا أن مصر ما زالت تواجه تحديات مهمة على الأمد الطويل.

الاعتماد على التمويل الخارجي

إن مصر هي الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 106 مليون نسمة، وهو رقم أعلى بمرتين من عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً. وسجلت ميزانيتها حالات عجز كبيرة على مدى عقود عديدة، كما كان الحساب الجاري يعاني عجزاً منذ العام 2009، ما دفع بمصر إلى الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل أساسي. لكن خلال السنوات القليلة الماضية، ازدادت الشكوك حول استمرار هذه التدفقات الواردة. فقد ارتفع الدين الخارجي بشكل كبير، حيث ازداد بواقع أربع مرات بين العامين 2015 و2023، فيما أدّت تكاليف خدمة الدين إلى استنزاف احتياطي النقد الأجنبي. وفي الواقع، تفاقمت حدة الاضطرابات الاقتصادية التي تعصف بمصر في العام 2022، على خلفية الحرب المستمرة في أوكرانيا، ما أدّى إلى تحليق أسعار السلع الأساسية من جهة، وازدياد تكلفة استيراد القمح والوقود من جهة أخرى. ودفع ذلك بمستثمري السندات إلى الخروج بأعداد كبيرة من السوق المصري، حيث قاموا بسحب استثمارات تُقدّر قيمتها بـ20 مليار دولار أمريكي تقريباً.[3] وما لبث أن ازداد الوضع سوءاً نتيجة الحرب على قطاع غزة التي أدّت إلى اشتداد الضغوط الاقتصادية. هذا وقد خفضت الحكومة قيمة الجنيه المصري بموجب ثلاث جولات مُدارة في الفترة الممتدة بين العامين 2022 و2023، بواقع النصف تقريباً، لكن هذا التراجع كان أكبر في السوق السوداء، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع تكاليف الواردات بشكل حاد، وتلقت مصر ضربة قاسية بشكل خاص نتيجة معدل التضخم بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي بلغ ذروته عند 38% خلال سبتمبر 2023.

لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي، كما فعلت مراراً وتكراراً على مرّ العقود، وأبرم الطرفان اتفاق تسهيل الصندوق الممدد في ديسمبر 2022.[4] واستدعى ذلك إجراء سلسلة من الإصلاحات الضخمة للحصول على التمويل، بما يشمل الضبط المالي، وتحرير سعر الصرف المُدار إلى حد كبير، وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، وتخصيص الأصول لجمع رؤوس الأموال والعملات الأجنبية.

الإمارات تمد يد العون إلى مصر

أحرزت أجندة التخصيص التي نفذتها مصر بعض النجاحات في العام 2023، لكنها لم تتمكّن سوى من بيع جزء صغير من الأصول الـ32 المدرجة في قائمتها الأولية. وكانت الحصة الأكبر من الصفقات من نصيب الإمارات، بما يشمل استثمارات بقيمة 800 مليون دولار أمريكي قامت بها "القابضة"، صندوق الثروة السيادية في إمارة أبوظبي، في ثلاث شركات صناعية، واستثماراً بقيمة 625 مليون دولار أمريكي في الشركة الشرقية (إيسترن كومباني) من قبل جهاز استثماري إماراتي آخر.[5] [6] إلى ذلك، عُقدت مناقشات مع جهات استثمارية إقليمية أخرى، على غرار صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، وجهاز قطر للاستثمار، من دون أن يسفر ذلك عن إبرام أي صفقات. ومن بين العوامل التي يُعتقد أنها أدّت إلى تأجيل عملية بيع الأصول، نذكر التوقعات التي تحدثت عن تخفيض قيمة الجنيه المصري قريباً، الأمر الذي رجّح المستثمرون أن ينعكس في التسعير.

تم الإعلان في فبراير 2024 عن عزم الإمارات على تنفيذ استثمار في مصر بقيمة 35 مليار دولار أمريكي، في صفقة اعتُبرت أكبر من أي صفقة سابقة. وتمثّل الجزء الأساسي من هذا الاستثمار في تمويل جديد (لا سيما ضخ عملات أجنبية جديدة) بقيمة 24 مليار دولار أمريكي بهدف الاستحواذ على حقوق تطوير مدينة رأس الحكمة، وهي شبه جزيرة تطل على البحر الأبيض المتوسط وتقع غرب الإسكندرية.

بالإضافة إلى ذلك، عمدت الإمارات إلى تحويل ودائع بقيمة 11 مليار دولار أمريكي في البنك المركزي المصري إلى العملة المحلية لاستخدامها في الاستثمار، مع العلم بأنها كانت قد استحصلت على هذه الودائع خلال جولتين من الدعم الخليجي المنسق في العامين 2014 و2020. وساهمت هذه الخطوة في توفير دعم فوري للاحتياطي الأجنبي، والمالية العامة، واستعادة الثقة الدولية بالاقتصاد المصري. علاوةً على ذلك، من المتوقع أن يستقطب مشروع تطوير رأس الحكمة، الذي سيبدأ تنفيذه العام المقبل، استثمارات بقيمة تصل إلى 150 مليار دولار أمريكي،[7] بما يشمل بناء مطار جديد ومنتجعات سياحية، الأمر الذي سيوفّر العديد من فرص العمل ويحقق إيرادات كبيرة لكل من مصر و"القابضة".

بفضل الزخم الذي رافق هذه الصفقة، تمكنت مصر من المضي قدماً وتحرير سعر صرف عملتها في مارس، فتراجع الجنيه المصري على الفور بواقع الثلث. والأهم من ذلك، لم يستأنف البنك المركزي تدخلاته لتحديد معدل فعلي جديد لربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، كما فعل خلال الجولات السابقة لتخفيض قيمة العملة. ولقيت هذه الخطوة، إلى جانب الإصلاحات الأخرى، ترحيباً من صندوق النقد الدولي، الذي تمكن من استكمال المراجعات المتوقفة الخاصة بتسهيل الصندوق الممدد ورفع ترتيبات التمويل من 3 مليارات دولار أمريكي إلى 8 مليارات. كذلك، أدّت هذه الصفقة إلى توفير تمويل إضافي من جهات أخرى متعددة الأطراف، بما يشمل تمويلاً بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي وتمويلاً بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي من البنك الدولي.

إلى ذلك، شهدت مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسّناً حيث ازداد الفائض المالي الأولي بأكثر من ثلاث مرات إلى 18 مليار دولار أمريكي (ما يشكل حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك للسنة المالية المنتهية في يونيو. كما انخفض معدّل التضخم بصورة شهرية منذ الإعلان عن الاتفاق، على الرغم من معدل الصرف الرسمي السيئ نسبياً، وصولاً إلى 26% في شهر يوليو. هذا وقد ارتفع احتياطي النقد الأجنبي إلى 46 مليار دولار أمريكي في شهر يوليو، مسجلا رقما قياسيا ومتقدّما بواقع الثلث تقريباً عما كان عليه خلال فبراير.

تعافي احتياطي النقد الأجنبي وتراجع قيمة الجنيه المصري

احتياطي النقد الأجنبي (بمليار دولار أمريكي) وسعر صرف الدولار الأمريكي/الجنيه المصري

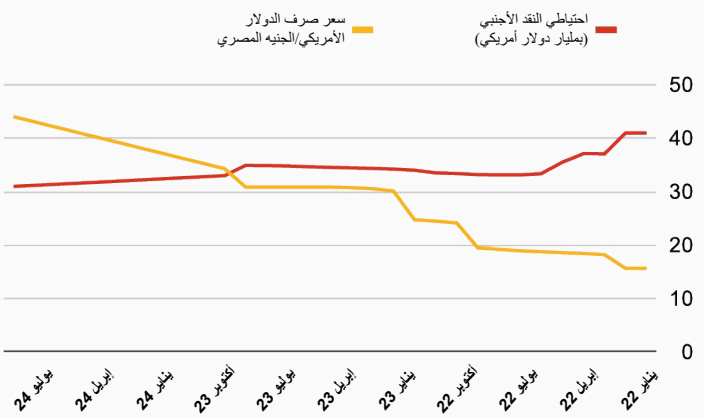

المصدر: البنك المركزي المصري

لقيت التطوّرات التي شهدتها مصر أصداء إيجابية بسرعة، وانعكس ذلك في عائد السندات بالدولار الأمريكي لعشر سنوات الذي كان قد ارتفع من ما دون 15% في 2021 إلى حوالي 28% مطلع 2024. وبحلول أغسطس 2024، تراجع العائد إلى 23%، بالتزامن مع انخفاض عائدات السندات بالعملة المحلية. وعلى الرغم من أن هذه العائدات ما زالت تُعتبر مرتفعة بالقيمة المطلقة، إلا أنها تجعل عملية تمويل الحكومة بنفسها أكثر سهولة نسبياً. علاوةً على ذلك، رفعت وكالات التصنيف الثلاث (فيتش، وموديز، وستاندرد أند بورز) نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر الائتماني إلى "إيجابية"، وفي حال أدّت مثل هذه الخطوة إلى تحسينات فمن الممكن أن تسجل تكاليف الاقتراض المزيد من الانخفاض.

التحديات ما زالت قائمة لكن قطاع السياحة يشهد ازدهاراً كبيراً

على الرغم من الزخم الإيجابي الكبير، ما زالت مصر تواجه تحديات مهمة. وحتى في ظل ازدياد الفائض الأولي، ما زالت فوائد القروض تشكّل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وقد بقيت مستويات البطالة المقنعة والفقر مرتفعة على الرغم من انخفاض معدل البطالة الرسمي.

وعلى المدى القصير، أدّت الهجمات التي شنّها الحوثيون على سفن الشحن في البحر الأحمر إلى تحويل حركة مرور السفن بعيداً عن قناة السويس، ما أسفر عن انخفاض حركة المرور والإيرادات بحوالي النصف خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2024.

لكن الحرب الدائرة في قطاع غزة لم تؤثر بشكل كبير في حركة السياحة كما خشي البعض، حيث سجلت أعداد السياح والإيرادات معدلات قياسية جديدة خلال النصف الأول من العام 2024، حيث ارتفعت الليالي السياحية والإيرادات بنحو 4% على أساس سنوي.[8] ومن الممكن أن تكون مصر قد استفادت من تحول حركة السياح من الدول المتأثرة مباشرة بالنزاع. بالإضافة إلى ذلك، من شأن مكانة الجنيه الأضعف أن تعزز حركة السياحة بشكل أكبر.

[3] موقع Gulfnews.com، مارس 2024، الاقتصاد المصري يتعافى بفضل استثمارات بمليارات الدولارات
[4] صندوق النقد الدولي، 16 ديسمبر 2022، المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق ممدد مع مصر مدته 46 شهراً بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي
[5] موقع Enterprise.news الالكتروني، 1 نوفمبر 2023، تقرير بعنوان "أبو ظبي تتم الاستحواذ على ثلاث شركات مصرية مملوكة للدولة"
[6] موقع Reuters.com الالكتروني، 16 نوفمبر 2023، مصر تبيع حصة في الشركة الشرقية للدخان إلى شركة إماراتية
[7] موقع Egypt Independent الالكتروني، 24 فبراير 2024، الإمارات العربية المتحدة توافق على استثمار 50 مليار دولار أمريكي في مشروع رأس الحكمة
[8] موقع Egypt Today الالكتروني، 2 يوليو 2024، إيرادات السياحة في مصر تحقق رقماً قياسياً عند 6.6 مليارات دولار أمريكي في النصف الأول من العام

الاستعداد للتحول

على الرغم من الأشكال المتنوّعة للذكاء الاصطناعي التي كانت متوفّرة طوال عقود طويلة من الزمن، أدّى ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي خلال الأعوام القليلة الماضية إلى تحول مشهد الأعمال في المنطقة. وتطلع القادة التنفيذيون إلى الاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق ميزة تنافسية مهمة.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تتمتّع بمكانة مميزة بشكل خاص تخوّلها الاستفادة من ثورة الذكاء الاصطناعي، ويُعزى ذلك إلى عدّة مزايا رئيسية:

وفرة رؤوس الأموال الاستثمارية: تضم المنطقة أحجاماً ضخمة من رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار، لا سيما في صناديق ثروة السيادية، والشركات العائلية، وصناديق رؤوس الأموال المغامرة. كما أنها تمتلك سجلا حافلا بالاستثمار في قطاع تقنية المعلومات في الداخل والخارج.

بنية تحتية لتقنية المعلومات والاتصالات من الطراز العالمي: حتى قبل أن يصبح الذكاء الاصطناعي من بين الأولويات، كانت دول مجلس التعاون الخليجي تتمتّع أساساً بواحدة من أفضل البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في العالم، بما يشمل أسرع الاتصالات بشبكة الإنترنت والقدرة الاستيعابية الواسعة لمراكز البيانات. ومن شأن ذلك أن يدعم الطلب المحلي ويستفيد من الموقع الجغرافي للمنطقة كمركز لكابلات الألياف الضوئية التي تربط بين أوروبا، وآسيا، وإفريقيا.

حماسة لتبني التقنيات الجديدة: تمكّنت الأعمال في منطقة الشرق الأوسط من أتمتة المهام التي تستغرق وقتا طويلا وتتطلب أعدادا كبيرة من القوى العاملة عبر الاستفادة من الذكاء الاصطناعي. وأظهر أحدث استطلاع أجريناه لانطباعات الرؤساء التنفيذيين أن 73% من الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط يتطلعون لتبني التقنيات الجديدة.[9] ويدرك قادة الأعمال أن التقنيات، على غرار الذكاء الاصطناعي التوليدي، ستغيّر الأسلوب الذي تعتمده الأعمال لاستحداث القيمة، وتحقيقها، والاحتفاظ بها خلال السنوات الثلاث القادمة. وأفاد حوالى نصف الرؤساء التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع أنهم غيّروا استراتيجية التقنية الخاصة بشركاتهم للاستفادة من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي التوليدي.

العلاقات الدولية الوثيقة: تجمع علاقات وثيقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول والشركات التي تضطلع بدور رئيسي في ثورة الذكاء الاصطناعي، على غرار شركات مايكروسوفت، وأوراكل، وأمازون. وسعياً لترسيخ مكانتها كوجهة رائدة للاستثمارات في قطاع التقنية، قامت الإمارات بتوفير مجموعة من الحوافز وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية الممكّنة بالذكاء الاصطناعي التي تشهد تقدّماً بوتيرة سريعة.

المبادرات الحكومية الاستباقية: أدركت الحكومات في المنطقة إمكانات الذكاء الاصطناعي في مرحلة مبكرة. ففي العام 2017، أطلقت الإمارات استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي وعيّنت أول وزير للذكاء الاصطناعي في العالم. كما أطلقت دول خليجية أخرى استراتيجيات مماثلة في العام 2018، ونفذت استثمارات في المرافق التعليمية مثل مركز قطر للذكاء الاصطناعي.

ساهمت هذه المزايا الخمس في تعزيز مكانة دول مجلس التعاون الخليجي لتكون في الطليعة بالتزامن مع بداية طفرة الذكاء الاصطناعي. ونتيجةً لذلك، اضطلعت الأعمال في المنطقة بدور رائد في ما يخص دمج الذكاء الاصطناعي بمنتجاتها وإجراءاتها اليومية. ودفعت إمكانية الوصول إلى رؤوس الأموال بشكل كبير، وقوة الحوسبة، والبيانات بالخبراء إلى الاعتقاد بأن الإمارات قد تصبح ثالث أهم دولة في العالم في مجال الذكاء الاصطناعي بعد الولايات المتحدة والصين.[10]

الشركات الخليجية تبرم اتفاقيات شراكة مع الشركات الأمريكية في مجال الذكاء الاصطناعي

دخلت الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي حقبة الذكاء الاصطناعي مسلّحة بالعلاقات المتينة التي تجمعها بشركات التقنية الأمريكية الكبرى، مثل جوجل، ومايكروسوفت، وأمازون، التي ركزت بشكل أساسي على توفير مراكز البيانات لتقديم خدمات الحوسبة السحابية. وساهم ذلك في إرساء أسس التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، لا سيما مع إعلان شركة مايكروسوفت عن استثمار بقيمة 1.5 دولار أمريكي في مجموعة جي 42 ومقرها أبوظبي خلال شهر إبريل من العام 2024. وتأتي هذه الخطوة بعدما استثمرت شركة الاستثمارات الخاصة الأمريكية سيلفر لايك 800 مليون دولار أمريكي في مجموعة جي 42 في العام 2021.[11]

كما أعربت الولايات المتحدة عن اهتمامها بالاستثمارات الرأسمالية في القطاع. واعتبر الرئيس التنفيذي لشركة أوبن إيه آي سام ألتمان أننا بحاجة إلى استثمارات بتريليونات الدولارات لإعادة رسم معالم القطاع العالمي لأشباه الموصلات من أجل توفير القدرات المطلوبة لنشر الذكاء الاصطناعي. وأفادت التقارير الإعلامية أن هذا الموضوع كان من بين المواضيع التي تمت مناقشتها خلال الزيارة التي قامت بها شركة أوبن إيه آي إلى دولة الإمارات حيث أبرمت اتفاقية شراكة مع مجموعة جي 42.[12] [13]

إلى ذلك، قامت عدّة صناديق ثروة سيادية في دول مجلس التعاون الخليجي بالاستثمار في شركات أمريكية تنشط في مجال الذكاء الاصطناعي. ففي العام 2021، كان الاستثمار في شركة سيريبراس للرقائق الإلكترونية من الاستثمارات الأولى التي قام بها صندوق أبوظبي للنمو، الذي تم إطلاقه حديثاً، وذلك كمستثمر رئيسي في جولة التمويل الأولى بقيمة 250 مليون دولار أمريكي،[14] ومن ثم استحوذت مبادلة هذا العام على حصة بنسبة 3% في شركة أنثروبيك، وهي شركة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي قام بتأسيسها عضوان سابقان في شركة أوبن إيه آي، مقابل 500 مليون دولار أمريكي.[15] وأتى أبرز الإعلانات في هذا المجال خلال مارس، حين أعلنت شركة مبادلة ومجموعة جي 42 عن تعاونهما معاً لإنشاء "إم جي أكس"، وهي شركة جديدة للاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث من المتوقع أن تبرم صفقات تتخطى قيمتها 100 مليار دولار أمريكي خلال الأعوام المقبلة، وقد يشمل ذلك مرفقاً لتصنيع الرقائق الإلكترونية في دولة الإمارات.[16]

إلى ذلك، تم إبرام اتفاقيات شراكة بين شركات أمريكية وجهات فاعلة إقليمية أخرى. ففي شهر يونيو، أعلنت شركة الاتصالات القطرية أوريدو عن اتفاقية شراكة مع شركة إنفيديا لنشر خدمات تقنية الذكاء الاصطناعي عبر مراكز بياناتها في كل من قطر، والكويت، وسلطنة عمان. من جهتها، ترتكز "آلات" ، شركة التصنيع المتقدّمة في المملكة العربية السعودية، على قطاعات تشمل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، وقد أبدت اهتماماً بإبرام اتفاقيات شراكة مع شركات أمريكية.

الديناميكيات في قطاع الطاقة

في وقت تسعى فيه المنطقة إلى ترسيخ مكانتها كجهة رائدة في القطاع العالمي للذكاء الاصطناعي عبر عقد شراكات استراتيجية، يقود التوسّع السريع الذي تشهده تقنيات الذكاء الاصطناعي الطلب على الطاقة، لا سيما في مراكز البيانات. وفي هذا الإطار، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع الطلب على الكهرباء في مراكز الطاقة حول العالم بأكثر من الضعف بين العامين 2022 و2026. [17]

أما في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتقدّم مسيرة التحول الرقمي وعملية تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بوتيرة سريعة، فتسلّط الديناميكيات في قطاع الطاقة الضوء على الحاجة إلى مواجهة التحديات بصورة استباقية. ومن خلال الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة وتنفيذ تقنيات تتسم بقلة استهلاكها للطاقة، تملك منطقة الشرق الأوسط الفرصة لتلبية الطلب المتزايد على الذكاء الاصطناعي في ظل تقليص الأثر البيئي إلى أقصى حد ممكن.

الأثر الاقتصادي

من الصعب تقييم الأثر الاقتصادي المحتمل للذكاء الاصطناعي في المستقبل، على الرغم من توفّر العديد من التوقعات الجريئة والطموحة، وتبرز أسباب جيدة تدفع بنا إلى التفكير بأن هذا الأثر قد يكون أكبر من ذلك الذي أحدثته التطوّرات التقنية السابقة التي لم تساهم سوى في تعزيز القدرات البشرية بدلاً من استبدالها.

ثمة فرص كبيرة لدمج الذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز أداء الأعمال. ففي الإمارات على سبيل المثال، أشارت تقديرات شركة أدنوك إلى أن استخدامها لأدوات الذكاء الاصطناعي حسّن كفاءتها بشكل أدّى إلى توفير 500 مليون دولار أمريكي وتخفيض انبعاثاتها من الكربون.[18] وتضم قائمة الشركات الأخرى التي أعلنت عن تحقيق مكاسب نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بنك الإمارات دبي الوطني، الذي كان من بين أولى الشركات في المنطقة التي تطلق روبوت المحادثة القائم على الذكاء الاصطناعي ("EVA") للاتصالات المتعلقة بخدمة العملاء، في العام 2017. أما بالنسبة إلى شركة نفط الكويت فقد عمدت إلى تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع شركة آي بي إم لتعزيز إجراءات إدارة خزاناتها، وتقليص فترات التعطيل الناجمة عن مشاكل تشغيلية.

على نطاق أصغر، تستخدم شركة حلول الدفع ماغناتي تحليلات معاملات التجار القائمة على الذكاء الاصطناعي بهدف تحسين تحليلات الملاءة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ما سيساهم بدوره في تعزيز إمكانية وصولها إلى الائتمانات، مع العلم بأنه لطالما اعتُبر هذا المجال من نقاط الضعف التي يعانيها القطاع المصرفي دول مجلس التعاون الخليجي والتنمية الاقتصادية. [19]

بالإضافة إلى استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التي تم تطويرها في الخارج، برزت عدّة أدوات تُعنى بالذكاء الاصطناعي التوليدي في دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام النماذج اللغوية الكبيرة للغة العربية على غرار نموذج جيس (Jais) في الإمارات (الذي تم تطويره من قبل مجموعة جي 42 وشركائها الأكاديميين)، ومتجر "بيان" من قبل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. كذلك، أطلق معهد الابتكار التكنولوجي، وهو مركز رائد عالمياً في مجال البحوث العلمية وذراع البحوث التطبيقية في مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطوِّرة في أبوظبي، نسخته ثانية من النموذج اللغوي الكبير المعروف بـ"فالكون 2" (Falcon 2). وتفوّق نموذج فالكون 2، الذي تم اختباره مقارنة بعدد كبير من نماذج الذكاء الاصطناعي البارزة، من حيث الأداء على نموذج لاما 3 (Llama 3) من ميتا الذي يشمل 8 مليارات متغيّر. [20]

بالنظر إلى المستقبل، ستواصل دول مجلس التعاون الخليجي الاضطلاع بدور رائد في مشهد الذكاء الاصطناعي العالمي، ويُعزى ذلك إلى الاستثمارات المنسّقة والمبادرات الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، تقود الرؤى الوطنية للحكومات الإقليمية دفة الجهود التي تبذلها المنطقة في مجال البحوث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتسعى إلى جذب الاستثمارات العالمية، فيما تعمل الحكومات في الوقت نفسه على تعزيز بيئة تستطيع فيها الشركات الناشئة وشركات التقنية الازدهار والنمو.

إلى ذلك، من المرجح أن تساهم صناديق الثروة السيادية في توفير رؤوس أموال ضخمة لإنشاء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بما يشمل مراكز البيانات ومرافق تصنيع الرقائق الإلكترونية، التي يمكن أن تستضيف المنطقة بعضاً منها. لكن يتعيّن على المؤسسات التنبه إلى القيود المفروضة على التوسّع، والنقص على صعيد المهنيين المتمرسين، والمخاوف المتعلقة باستدامة الطاقة، في وقت تستمر فيه البيانات بقيادة الابتكار، والكفاءة، و القدرة التنافسية.

[9] شركة بي دبليو سي الشرق الأوسط، نتائج منطقة الشرق الأوسط في الاستطلاع السابع والعشرين لانطباعات الرؤساء التنفيذيين، 2024
[10] مجلة ذي إيكونوميست، 23 نوفمبر 2023، "دروس من صعود دولة الإمارات العربية المتحدة"
[11] موقع G42.ai الإلكتروني، 14 إبريل 2024، مجموعة جي 42 تعلن عن استثمار نفذته شركة سيلفر لايك
[12] صحيفة وول ستريت جورنال، 8 فبراير 2024، سام ألتمان يسعى إلى جذب استثمارات بتريليونات الدولارات لإعادة رسم معالم قطاع الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي
[13] موقع G42.ai الإلكتروني، 18 أكتوبر 2023، مجموعة جي 42 تتعاون مع شركة أوبن إيه آي لنشر قدرات الذكاء الاصطناعي المتقدّمة المحسّنة في الإمارات والمنطقة الأوسع نطاقا
[14] منصة Arabian Gulf Business Insight الإخبارية، 21 يونيو 2024، أبوظبي تدعم خطط شركة سيريبراس للرقائق الإلكترونية لطرح أسهمها للاكتتاب
[15] قناة سي إن بي سي، 25 مارس 2024، منصة FTX تبيع حصة أغلبية في شركة أنثروبيك الناشئة لقاء 884 مليون دولار أمريكي.
[16] موقع www.ai-cio.com الإلكتروني، 13 مارس 2024، أبوظبي تطلق شركة إم جي أكس للاستثمار في تقنية الذكاء الاصطناعي.
[17] https://time.com/6987773/ai-data-centers-energy-usage-climate-change/
[18] المركز الإعلامي ضمن موقع ADNOC.ae الإلكتروني، 5 مارس 2024، "أدنوك" تحقق قيمة تجارية تبلغ 1.84 مليار درهم في عام 2023 من خلال تطبيق ونشر حلول الذكاء الاصطناعي'
[19] صحيفة فايننشال تايمز، استخدام التكنولوجيا المالية في اتفاقية في مجال الذكاء الاصطناعي مع بروكفيلد تدعم مجموعة حلول الدفع في أبوظبي
[20] معهد الابتكار التكنولوجي، النموذج اللغوي الكبير المعروف "فالكون";

البيانات والتوقعات:

	حصة الناتج المحلي الإجمالي 2023		نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% سنوياً)			معدّل التضخم (% سنوياً)			التوازن المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
	تعادل القدرة الشرائية	أسعار الصرف السائدة في السوق	2024 ر1	2023	توقعات 2024	يونيو 2024*	2023	توقعات 2024	2023	توقعات 2024*
الشرق الأوسط	100%	100%	-	0.8	2.1	5.9	5.5	6.7	-0.8	-2.5
دول مجلس التعاون الخليجي	59.7%	73.1%	0.3	0.4	1.9	1.7	2.2	2.3	1.2	-0.3
المملكة العربية السعودية	33.3%	36.8%	-1.7	-0.8	1.7	2.2	2.3	2.3	-2.0	-3.3
الإمارات العربية المتحدة	13.3%	17.4%	3.4	3.6	3.5	2.3	1.6	2.1	7.6	4.5
قطر	4.8%	8.1%	-	1.2	2.0	1.0	3.0	2.6	5.4	5.1
الكويت	3.9%	5.6%	2.7	-3.6	-1.4	2.8	3.6	3.2	-3.1	-3.8
سلطنة عمان	3.0%	3.8%	1.7	1.3	1.2	0.7	0.9	1.3	2.2	3.7
البحرين	1.4%	1.5%	3.3	3.0	3.6	1.4	0.1	1.4	-4.8	-6.9
دول من خارج مجلس التعاون الخليجي	40.3%	26.9%	-	1.9	2.6	17.5	14.6	18.6	-6.1	-8.4
مصر	26.8%	13.6%	2.2	3.8	3.0	27.5	24.4	32.5	-7.1	-10.9
العراق	7.6%	8.8%	-	-2.2	1.4	3.6	4.4	4.0	-7.7	-7.6
ليبيا	2.5%	1.6%	-	10.2	7.8	2.3	3.4	2.9	8.5	5.2
الأردن	2.0%	1.8%	2.0	2.6	2.6	1.8	2.2	2.7	-5.3	-7.7
لبنان	1.2%	0.8%	-	-	-	41.8	-	-	-	-
الأراضي الفلسطينية	0.3%	0.5%	-35.0	-6.1	غير متوفر	54.0	5.9	غير متوفر	-1.1	غير متوفر

المصادر: تحليلات شركة بي دبليو سي، وهيئات الإحصاءات الوطنية، وتقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2024، المادة الرابعة مشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية). *التضخم: تقديرات الإمارات القائمة على نتائج دبي وأبوظبي؛ التوازن المالي: توقعات 2024 الخاصة بالكويت المستقاة من وكالة موديز. ملاحظات: يتمّ تعريف منطقة الشرق الأوسط هنا وفقاً لنطاق تغطية أعمال شركة بي دبليو سي الشرق الأوسط (التي تستثني الدول غير العربية، وسوريا، واليمن).

الرسم البياني الأبرز لهذا الربع

حققت دول مجلس التعاون الخليج فائضاً مالياً إجمالياً في العام 2023 وصلت نسبته إلى 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، في تراجع عن نسبة 5.8% التي سُجلت في العام 2022، لكنها ما زالت تُعتبر ثاني أقوى نتيجة منذ العام 2013. ولا يُعد هذا التراجع مفاجئاً نظراً إلى انخفاض أسعار النفط بنحو الخمس وإقدام مجموعة أوبك+ على تقليص إنتاجها. وبشكل عام، تراجعت الإيرادات الهيدروكربونية بنسبة 15% فيما ارتفعت النفقات بنسبة 8%. من الناحية الإيجابية، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 5%، بقيادة المملكة العربية السعودية التي علت إيراداتها بنسبة 11%.

بالانتقال إلى العام 2024، تقلّص الفائض في قطر ليشكل نحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام، فيما تراجع في سلطنة عمان بشكل طفيف إلى 1.8%. في المقابل، تقلّص العجز في المملكة العربية السعودية ليبلغ -1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بدعم من أداء أسهم أرامكو. وخلال الربع الأول من العام، حققت الإمارات فائضاً كبيراً بنسبة 5% تقريباً. أما نمو الإنفاق فكان خجولا في معظم هذه الدول، بما يشمل نمواً لا يزيد عن 2.1% على أساس سنوي في سلطنة عمان و1.3% في قطر، فيما واصلت المملكة العربية السعودية التقدّم بوتيرة سريعة، في ارتفاع بنسبة 12%. نظراً إلى أن سعر برميل النفط انخفض إلى 70 دولاراً أمريكياً خلال سبتمبر، وإلى أن الإنفاق غالباً ما ينحرف عن مساره الاعتيادي مع الاقتراب من النصف الثاني، من المرجح أن يكون التوازن لمجمل العام أضعف مما كان عليه في النصف الثاني من العام، ربما باستثناء قطر نتيجة الفارق الزمني في الإفصاح عن إيرادات الغاز الطبيعي المسال الخاصة بها مقارنة بالإيرادات النفطية في المنطقة.

التوازن المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

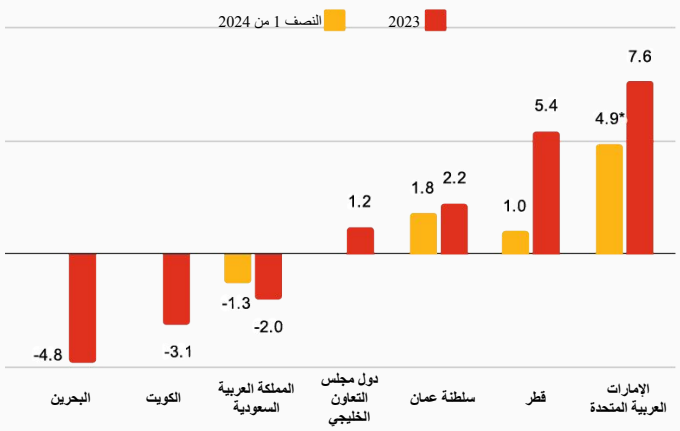

المصادر: وزارات المالية؛ الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أو المقدر؛ تنتهي السنة المالية في الكويت في مارس. *الربع الأول من العام 2024 للإمارات.

Contact details

ستيفن أندرسون
قائد قسم الاسرتاتيجية والأسواق في منطقة الشرق الأوسط
stephen.x.anderson@pwc.com

ريتشارد بوكسهول
الخبير الاقتصادي الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط
boxshall.richard@pwc.com

نبذة عن بي دبليو سي

هدفنا في بي دبليو سي هو تعزيز الثقة في المجتمع وحل المشاكل الهامة. بي دبليو سي هي شبكة شركات متواجدة في 151 بلداً ويعمل لديها 364,000 موظف ملتزمون بتوفير أعلى معايير الجودة في خدمات التدقيق والاستشارات والضرائب. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الالكتروني www.pwc.com.

تأسست بي دبليو سي في الشرق الأوسط منذ أكثر من 40 عاماً ولديها 30 مكتباً في 12 دولة، حيث يعمل بها حوالي (12,000) موظف. (www.pwc.com/me).
بي دبليو سي تشير إلى شبكة بي دبليو سي و/ أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، كل واحدة منها هي كيان قانوني مستقل. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الالكتروني www.pwc.com/structure.

© 2024 بي دبليو سي. جميع الحقوق محفوظة